

قانون

إشأن الخدمة العسكرية الإلزامية (١)

نحن ادريس الاول ملك المملكة الليبية ،
قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون
الآتى نصه وقد صدقنا عليه واصدرناه .

الباب الاول

في فرض الخدمة العسكرية

الفصل الاول

في الخدمة الإلزامية ومدتها

مادة - ١ -

تفرض الخدمة العسكرية على كل لبيبي من
الذكور اتم الثامنة عشرة من عمره ولا يجوز ان
يطلب للخدمة الإلزامية من اتم الثانية والثلاثين من
عمره. الا في الاحوال المبينة بالمادة ٢١ .

مادة - ٢ -

يؤدي من يطلب للخدمة العسكرية خدمته
في الجيش بقروعه الثلاثة وهي القوات البرية
والقوات الجوية والقوات البحرية .

مادة - ٣ -

مدة الخدمة العسكرية الإلزامية ثمانية عشر
شهرا .

مادة - ٤ -

يجوز للمجندين من خريجي الجامعات
والمعهد العليا أن يطلبوا تأدية الخدمة الإجبارية
كضباط وفي هذه الحالة يجري اختيارهم بعد
فترة التدريب الاولى بمعرفة لجنة تشكل لهذا
الغرض بقرار من وزير الدفاع ويلحقون بمدرسة
للضباط لمدة لا تجاوز اربعة اشهر يمنحون
بعد تخرجهم فيها رتبة ملازم ثان للمدة الباقية
ولا يكون لهذه الرتبة اي اثر بعد انتهاء فترة
تجنيدهم الا اذا استدعوا في الحالات المنصوص
عليها في المادة ٢١ .

الفصل الثاني

في الاستثناء من الخدمة الالزامية

والاعفاء منها

مادة - 5 -

يستثنى من الخدمة الالزامية الأشخاص
الاتي ذكرهم :

اولا - خريجو المعاهد المددة لتخريج ضباط
للخدمة في الجيش او في قوات الامن او حرس
الجمارك ماداموا في الخدمة العاملة وكذلك طلبه
تلك المعاهد بشرط ان يستمر الطالب في دراسته
الى حين التخرج فاذا لم يتم دراسته حسب له
المدة التي قضاها في المعهد من مدة الخدمة
الالزامية .

ثانيا - خريجو الكليات او المعاهد العليا الذين
يعينون ضباطا في الجيش .

ثالثا - كل من تطوع في الجيش وامضى في
الخدمة العسكرية مدة لا تقل عن مدة الخدمة
الاجبارية فاذا قلت عنها جند للمدة المكتملة لها .

مادة - 6 -

يعفى من الخدمة العسكرية الأشخاص اذني
درهم .

اول - من ذوي الاعاقة فيهم شروط الياقوت
الصحية لتلك الخدمة .

ثانيا - العائل الوحيد لابويه او ابيه او لاهله
او لاهله او لاهله مادام كذلك .

ويشترط لعفاء عائل ابويه او ابيه ان يكون
الاب عاجزا عن الكسب بسبب عاهة او مرض او
بسبب بلوغه الستين .

ويشترط لاعفاء عائل امه ان تكون ارملة او
مطلقه طلاقا باننا او ان يكون زوجها غير قادر على
الكسب لسبب من الاسباب المذكورة او ان يكون
غائبا .

ويشترط لاعفاء عائل اخوته ان يكونوا غير
فادرين على الكسب لسبب من الاسباب سالفه
الذكر او لم يتموا الثامنة عشرة من عمرهم،
ويشترط لاعفاء عائل اخواته ان يكن غير متزوجات .

وفيه جميع الاحوال يشترط لاعفاء العائل
الا يكون للمعال عائل اخر قادر على الكسب ملزم
بنفقته قانونا اتم الحادية والعشرين من عمره وغير
لائق للتجنيد فاذا كان هذا العائل الاخر مؤجلا
تجنيده طبقا لحكم المادة 7 فيظل العائل الاول
مستحقا للاعفاء .

- وفي جميع الحالات يزول الاعفاء عن العائل
بزوال سببه .



ويجب على كل من زال عنه سبب الاعفاء ان
يخطر اذاره التجنيد بكتاب مسجل خلال شهر
من تاريخ زوال هذا السبب .

الفصل الثالث

في تأجيل الخدمة الالزامية

مادة - ٧ -

١ - يؤجل وقت السلم تجنيد طلبة الجامعات
والمعاهد العليا حتى يمتوا سن التاسعة والعشرين .
٢ - كما يؤجل تجنيد طلبة المدارس الثانوية
او ما يعادلها حتى يمتوا سن الخامسة والعشرين
فاذا امتوا دراستهم والتحقوا بالجامعات او
المعاهد العليا قيل ان يجاوزوا هذه السن عوملوا
بمقتضى الفقرة ١ من هذه المادة .

٣ - وعلى عمداء الكليات والمسؤولين عن
ادارة المعاهد والمدارس المسار اليها في الفقرتين
السابقتين وقناصل الدولة في الخارج او من ينوب
عنهم ابلاغ ادارة التجنيد بفصل الطالب من الكلية
او المعهد او المدرسة التي اجل تجنيده بسبب
التحاقه بها او بمجرد اتمامه سن التاسعة
والعشرين او الخامسة والعشرين حسب الاحوال .

مادة - ٨ -

١ - اذا جند احد الاخوين او احد الاخوة
اجل تجنيد الاخ الاخر او اكبر الاخوة الباقين حتى
يتم المجند مدة الخدمة العاملة على انه اذا فر
المجند جاز لوزير الدفاع ان يجند في الحال
الاخ المؤجل تجنيده .

٢ - ولا يجوز تأجيل تجنيد اكثر من اخ واحد
من الاخوة عند تعددهم .

٣ - ويشترط لتطبيق هذه المادة الا يكون
بين الاخوة اخ يستحق الاعفاء او غير لائق للخدمة
وكان في الحالين قادرا على الكسب او اخ متخلف
عن التجنيد او جاوز سن الثانية والثلاثين .

الباب الثاني

في تنظيم اعمال التجنيد

الفصل الاول

في لجان التجنيد

مادة - ٩ -

١ - يقوم باعمال التجنيد بكل محافظة او اكثر
لجنة تسمى لجنة التجنيد وتشكل بقرار من
وزير الدفاع برئاسة ضابط لاتقل رتبته عن رئيس

وبعضوية اثنين من الضباط العاملين ومندوبين
عن المحافظة وأحد اعيان المتصرفية التي يتم فيها
اجتماع اللجنة ويرشحهما المحافظ .
٢ - ولا يكون اجتماع اللجنة صحيحا الا اذا
حضره ثلاثة اعضاء على الاقل من بينهم ضابطان
وتصدر القرارات بأغلبية الاصوات فاذا تساوت
رجح الرئي الذي منه الرئيس . وفي حالة
غياب الرئيس ينوب عنه اقدم الضابطين .
وبجوز للجنة ان تستعين بمن ترى الاستعانة
برأيه او معلوماته من اعيان المنطقة التي يجري
التجنيد بها .

مادة - ١٠ -

تجتمع لجنة التجنيد مرة في السنة بكتل
منصرفية وتعين اماكن ومواعيد الاجتماع بقرار من
مدير ادارة التجنيد ويبلغ هذا القرار الى المحافظ
والمصرف . كما يبلغ لرئيس اللجنة وينشر في
الجريدة الرسمية ويلصق في اماكن ظاهرة في
مقر المحافظة والمتصرفية وغيرهما من جهات الادارة
والامن ويجب ان يتم ذلك قبل بدء اعمال اللجنة
بثلاثين يوما على الاقل .

مادة - ١١ -

١ - تختص لجنة التجنيد بالمفصل فيما يقدره
اصحاب الشأن من طلبات لتأجيل التجنيد، وفيما
قد يوجد من اسباب الاستثناء من الاعفاء من الخدمة
كما تتولى الاعمال الاخرى المسندة اليها بمقتضى
هذا القانون .
٢ - ولصاحب الشأن التظلم من قرار مفاده
اللجنة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلانه بقرار
وذلك امام هيئة تشكل برئاسة اخطا موظفي وزارة
الدفاع لا تقل درجته عن مدير عام وبعضوية ضابط
لا تقل رتبته عن رائد واحد المستشارين القانونيين
بوزارة الدفاع .
٣ - ويصدر بتشكيل هذه الهيئة وبيان
اجراءاتها قرار من وزير الدفاع وتعتبر قراراتها
نهائية .

الفصل الثاني

اعداد الكشوف

مادة - ١٢ -

١ - تعد كل بلدية او متصرفية قبل اول يناير
من كل عام الكشوف الاتية :
١ - كشفا بأسماء المقننين في مجلات المواليد
منهم يغفونك خلال العام من الثامنة عشرة منها فما

اليها أسماء سواقط القيد الذين يرجع انهم يتمون هذه السن خلال العام .

ب - كسفا بأسماء المتوطنين بتلك الجهات ممن يتمون خلال العام سن الثامنة عشرة وممن لا يجاوزون سن الثانية والثلاثين ولم يكن قد سبق قيدهم في سجلات مواليد البلدية او المتصرفية .
ج - كسفا بأسماء من ادرجت اسماؤهم في الكشفيين السابقين بعد حذف من يثبت وفاته من واقع دفانر الوفيات .

٢ - وتعد القنصليات الليبية في الخارج او من يقوم مقامها قبل اول يناير من كل عام كسفا بأسماء الليبيين المتوطنين في دائرتها ممن يتمون خلال العام سن الثامنة عشرة ومن لا يجاوزون سن الثانية والثلاثين ولم يكن قد سبق قيدهم بها ويعرض الكشف في مقر القنصلية او الجهة التي تقوم مقامها ويبلغ لمن ورد ذكرهم فينه ويدون القنصل او من ينوب عنه اقوال المقيدين في الكشف او غيرهم ممن يرى ضرورة سماع اقوالهم ويتسلم الاوراق والمستندات المؤيدة لاقوالهم وترسل مع الكشف الى مدير التجنيد .
ويعتبر المتوطنون بالخارج في تطبيق احكام هذا القانون كأنهم متوطنون في المحافظة التي ينتمون اليها .

٣ - ويحدد بقرار من وزير الدفاع تعريف التوطن ونظام اعداد الكشوف وعرضها .

مادة - ١٣ -

يجوز التظلم للجنة التجنيد المختصة او القنصل من الاخطاء التي قد تتضح في الكشوف فيما يتعلق بادراج اسماء او اسقاطها بدون وجه حق او غير ذلك من البيانات الواردة بها كما يجوز التظلم من قرارات لجنة التجنيد او القنصل او من ينوب عنه الى الهيئة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١١ .

مادة - ١٤ -

يعلن من ادرجت اسماؤهم في الكشف المذكور في البند (ج) من المادة ١٢ بالحضور في الميعاد المعين لاجتماع لجنة التجنيد لتوقيع الكشف الطبي عليهم ويبين القرار المشار اليه في المادة ١٢ طريقة ذلك الاعلان .

مادة - ١٥ -

تحرر البلديات والمتصرفيات والقنصليات كشوفا مستوفاة بمئات الاشخاص الذين يتوافر فيهم سبب من اسباب الاعفاء وتعتمد تلك الكشوف

من عميد البلدية أو المتصرف أو القنصل وتخضع هذه الكشوف لتقدير لجنة التجنيد .

الفصل الثالث

اللجان الطبية والهيئة الطبية

مادة - ١٦ -

تلحق بكل لجنة من لجان التجنيد لجنة طبية مؤلفة من اثنين على الاقل من الاطباء الحكوميين .

مادة - ١٧ -

تلحق بداراة التجنيد هيئة طبية مؤلفة من اخصائيين متنوعين لا يقل عددهم عن ثلاثة يصدر بنميينهم قرار من وزير الدفاع . وتكون قرارات هذه الهيئة نهائية .

مادة - ١٨ -

تقوم اللجان الطبية المنصوص عليها في المادة ١٦ بما يلي :

- ١ - تقدير سن سواقط القيد المشار اليهم في الفقرة (أ) من البند ١ من المادة ١٢ .
- ٢ - توقيع الكشف الطبي على المطلوبين لتقرير مدى صلاحيتهم للخدمة وفقاً للقواعد التي تضعها وزارة الدفاع .
- ٣ - الكشف على الآباء والاخوة وأزواج الامهات لتقرير مدى قدرتهم الصحية تطبيقاً لاحكام المادة ٦ .

مادة - ١٩ -

تقوم الهيئة الطبية بالكشف على الآباء والاخوة وأزواج الامهات لتقرير مدى قدرتهم الصحية على اعادة أنفسهم أو عائلاتهم نفسي الحالات الآتية :

- ١ - إذا لم يكن قد سبق الكشف عليهم من اللجنة الطبية المشار إليها في المادة ١٦ .
- ٢ - إذا احوالهم إليها اللجنة الطبية السالفة الذكر .
- ٣ - إذا احوالهم إليها مدير ادارة التجنيد سواء من تلقاء نفسه أو بناء على شكوى .

الفصل الرابع

اعمال لجان التجنيد

مادة - ٢٠ -

تقوم لجنة التجنيد بضبط الكشف المنصوص

عليه في البند (ج) من المادة ١٢ وذلك باستبعاد من ثبت وفاته ولم يكن مقيدا بسجلات الوفيات ومن لم يبلغ سن الخدمة ومن جاوز سن الثانية والثلاثين ومن تمت معاملته من المتوطنين على جهة ميلاده .

مادة - ٢١ -

نفصل لجنة التجنيد في حالات الاستثناء او الاعفاء من الخدمة بالنسبة الى من تقرر لياقته طيبا وذلك على مقتضى ماورد في الكشوف المنصوص عليها في المادة ١٥ وللجنة ان تسمع اقوال من وردت اسماؤهم في الكشوف وغيرهم ممن ترى ضرورة سماع اقوالهم او شهاداتهم ويجوز لها تحليفهم اليمين وان تامر باحضارهم اذا تخلفوا .

مادة - ٢٢ -

يقوم لجنة التجنيد بتحديد ارقام اسبقية تجنيد من تقرر لياقتهم طبقا للمادة ١٨ وتحديد ارقام المتخلفين والمؤجلين ومن زال عنهم سبب الاستثناء او الاعفاء .

مادة - ٢٣ -

١ - بعد انتهاء العملية السابقة تضع لجنة التجنيد بالاشتراك مع البلديات والمتصرفيات كشفا من خمسة اقسام وتبين في القسم الاول منه اسماء اللائقين للخدمة والمتخلفين والذين زال عنهم سبب الاستثناء او الاعفاء بحسب ترتيب ارقام اسبقية التجنيد وفي القسم الثاني اسماء من تقرر استثناءهم او اعفاؤهم بصفة مؤقتة وفي القسم الثالث اسماء من تقرر استثناءهم او اعفاؤهم بصفة نهائية وفي القسم الرابع اسماء غير اللائقين وفي القسم الخامس اسماء المستبعدين للوفاة بمجازر ادارية او لسبب آخر مع بيان اسباب الاستبعاد .

٢ - ويحرر الكشف المذكور من ثلاث صور يصدق عليها من رئيس لجنة التجنيد واعضاؤها وتحفظ احداها لدى اللجنة وترسل الثانية الى ادارة التجنيد وترسل الثالثة الى المحافظة .

مادة - ٢٤ -

لمدير ادارة التجنيد من تلقاء نفسه او بناء على طلب اصحاب الشأن ان يمرض على الهيئة المنصوص عليها في المادة ١١ الاسماء التي اهل ادراجها في الكشوف والاسماء التي ادرجت فيها بغير حق والهيئة المذكورة ان تدرج الاسماء او تستبعدا وفقا لاحكام القانون .

الباب الثالث

في الطلب للخيمة العسكرية

مادة - ٢٥ -

الأشخاص الذين تم الكشف عليهم طبيًا وثبتت لياقتهم للخدمة يكونون تحت الطلب وعليهم تبليغ إدارة التجنيد عن أي تغيير يطرأ على مجال إقامتهم بكتاب مسجل خلال شهر من هذا التغيير إذا حصل خلال السنة التي يجوز فيها طلبهم للتجنيد طبقًا لأحكام المادة التالية .

مادة - ٢٦ -

١ - يكون تجنيد من تقرر لياقتهم حسب احتياجات القوات العسكرية وذلك بأن يطلب سنويًا من كشوف أسبقية التجنيد عدد ممن تقرر لياقتهم طبقًا للمادة ٢٣ ومن المتخلفين حسب أرقام أسبقية التجنيد ومن المعفين أو المؤجلين الذين زال عنهم سبب الإعفاء أو التأجيل وذلك للاحاقهم بأحد فروع القوات العسكرية المنصوص عليها في المادة ٢ .

٢ - وتحدد وزارة الدفاع نسبة من يطلبون للتجنيد على دفعات من مجموع المدرجين بكشوف أسبقية التجنيد في السنة ذاتها .

٣ - وتقوم إدارة التجنيد بإبلاغ كل لجنة من لجان التجنيد بأسماء من يطلبون في كل دفعة للكشف عليهم طبيًا أمام الهيئة الطبية ويكون طلب الأفراد حسب ترتيبهم في كشوف أسبقية التجنيد ، وبالنسبة ذاتها بين الأفراد في كل متصرفية أو بلدية. ويعين المطلوبون للحضور قبل اليوم المعين للكشف عليهم طبيًا بما لا يقل عن خمسة عشر يومًا وتبين الهيئة الطبية درجة لياقة كل شخص للخدمة العسكرية ويلحق بالخدمة كل من تقرر لياقته .

مادة - ٢٧ -

١ - بعد استكمال حاجة الجيش من أفراد سنة ما طبقًا للمادة السابقة يبقى الذين لم يطلبوا في تلك السنة وهم من لم يصبهم الدور للتجنيد تحت الطلب لمدة ثلاث سنوات يجندون خلالها على دفعات بالطريق والكيفية التي يصدر بها قرار من وزير الدفاع وذلك إلا إذا أتوا خيلاً خلال المدة المذكورة سن الثانية والثلاثين فيسرى بشأنهم حكم المادة ٣١ .

٢ - فإذا لم يجندوا خلال مدة الثلاث سنوات المذكورة فيجوز تجنيدهم قبل أن يتموا سنن الثانية والثلاثين وذلك في حالات الضرورة وبناء على قرار من مجلس الوزراء .

مادة - ٢٨ -

يجوز لكل شخص جند الزاما ان يطلب تجديد خدمته لمدة اقلها سنتان واقصاها خمس سنوات ويتم التجديد بموافقة وزارة الدفاع . ويجوز التجديد اكثر من مرة على الا يجاوز به المجند سن الاربعين وذلك الا اذا رقى الى درجة نائب ضابط فيجوز ابقاؤه في الخدمة الى سن الخامسة والاربعين على انه اذا رغب المجندون الذين ادوا الخدمة كضباط وفقا لحكم المادة { الاستمرار في الخدمة ، فانهم يعينون برتبة ملازم اول وتسرى بشأنهم الاحكام الخاصة بالضباط المنصوص عليها في قانون الجيش .

مادة - ٢٩ -

١ - تنتهي الخدمة العسكرية الالزامية بانتهاء مدتها على انه يجوز في حالات الحرب او التعبئة او الطوارئ او الحركات الفعلية وبقرار من وزير الدفاع استبقاء من انتهت مدة خدمتهم كما يجوز استدعاء من سبق لهم تادية الخدمة العسكرية الالزامية ممن لم يمض على تاديتهم لها سبع سنوات كاملة ، وتبدأ المدة الاخيرة بالنسبة الى المتطوعين في الجيش بعد قضائهم في الخدمة ثمانية عشر شهرا .
٢ - وعلى كل شخص ادى الخدمة العسكرية الالزامية ان يبين محل اقامته وكل تغيير يطرا عليه للجهة التي تعينها وزارة الدفاع وذلك خلال عشرة ايام من تاريخ تغيير المحل .

الباب الرابع

احكام عامة

مادة - ٣٠ -

يخضع لاحكام القوانين العسكرية كل شخص يطلب للخدمة الالزامية طوال مدة خدمته بها كما يخضع لهذه الاحكام كل شخص استدعى طبقا لاحكام المادة ٢٩ ابتداء من الوقت المعين لحضوره .

مادة - ٣١ -

يجوز ان يطلب للخدمة العسكرية الالزامية في حالات الحرب او التعبئة او الطوارئ او الحركات الفعلية من اتم الثانية والثلاثين من عمره ويكون ذلك بناء على قرار من مجلس الوزراء .

مادة - ٣٢ -

على كل ليبي اتم الحادية والعشرين من عمره

ولم يعامل طبقاً لاحكام هذا القانون ان يقدم نفسه للجنة التجنيد وذلك خلال ثلاثة اشهر من تاريخ بلوغه تلك السن لتقرير معاملته .

مادة - ٢٣ -

يؤدي المجندون بعد انتهاء فترة التدريب بيمين الاخلاص والولاء للملك والوطن والعلم بالصيغة المنصوص عليها في المادة ١٣ من قانون الجيش وذلك امام رئيس اركان الجيش او من ينيبه من الضباط وبحضور الامام .

مادة - ٢٤ -

يحدد مراتب المجندين ومخالفاتهم ونظام رتبهم وترقياتهم ومعاملتهم بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير الدفاع واقتراح رئيس اركان الجيش .

مادة - ٢٥ -

تعطي وزارة الدفاع الشهادات الاتية مجاناً لمن يطلبها .
أ - شهادة بالاعفاء من الخدمة العسكرية الالزامية طبقاً لاحكام المادة ٦ .
ب - شهادة بأداء الخدمة العسكرية الالزامية .
ج - شهادة بالاستثناء من الخدمة الالزامية وفقاً للمادة ٥ .
د - شهادة بتأجيل الخدمة الالزامية وفقاً لاحكام المادتين ٧ و ٨ .
هـ - شهادة بأن الشخص تحت الطلب وفقاً لحكم الفقرة الاولى من المادة ٢٧ .

مادة - ٢٦ -

١ - على الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة والمؤسسات الخاضعة لقانون العمل ان تحتفظ لمن يجند او يستدعى من موظفيها او عمالها بعمله الاصلي او بعمل مماثل ، ويجوز لها تعيين بديل الموظف او العامل المجند او المستدعى بصفة مؤقتة الى ان ينتهي من أداء الخدمة العسكرية .
٢ - وعلى الموظف او العامل ان يطلب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسريحه من الخدمة العسكرية اعادته الى العمل المحتفظ له به وعلى الجهة التي كان يعمل بها ان تجيبه الى طلبه خلال شهرين من تاريخ تقديم الطلب اذا كان لا تقا من الناحية الطبية للعمل المحتفظ له به ، وثبتت اللياقة الطبية في الشهادة المعطاة له عند تسريحه من الخدمة العسكرية فاذا كان غير لائق لذلك

بسبب عجز أصابه أثناء هذه الخدمة روعي بقدر
الامكان وضعه في اي عمل يستطيع القيام به .

مادة - ٣٧ -

يعمل بالتقويم الميلادي فيما يتعلق بتطبيق
احكام هذا القانون .

الباب الخامس

في الجرائم والعقوبات

مادة - ٣٨ -

١ - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تزيد على
مائتي جنيه او باحدى هاتين العقوبتين كل من
حاول عمدا تجنيب فرد الخدمة الالزامية او تأجيل
تجنيده بغير حق سواء باغفال ادراج اسمه في
الكسوف او حذفه منها او اضافته اليها بدون
حق او باحداث اصابة به او المساعدة على ذلك
او بالادلاء ببيانات كاذبة او بغير ذلك من الطرق
ويعاقب بالعقوبة نفسها كل شخص اخفى شخصا
بعضه تجنيب الخدمة الالزامية .

٢ - وفي حالة العود يعاقب بالحبس لمدة
لا تقل عن سنة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسين
جنيهاً او تزيد على بلائمه جنيهاً او باحدى هاتين
العقوبتين .

٣ - وادا كن العائد احد الموظفين المكلفين
بتنفيذ احكام القانون او القرارات المنعده له
جناح معاقبته بالفصل ايضا .

مادة - ٣٩ -

١ - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن عسره
جنيهاً ولا تزيد على خمسين جنيهاً او باحدى
هاتين العقوبتين كل من خالف احكام احسدى
المادتين ٢٥ و ٢٩ فقرة ٢ .

٢ - ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من خالف
احكام المادة ٣٢ ويجوز في هذه الحالة تجنيده فور
ادائه العقوبة المحكوم بها وذلك بناء على طلب
اداره التجنيد .

مادة - ٤٠ -

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر
وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تزيد على مائة
جنيه او باحدى هاتين العقوبتين كل من تخلف
عن تنفيذ طلب الاستدعاء المشار اليه في المادة
٢٩ فقرة ١ .



مادة - ٤١ -

١ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على مائتي جنيه او باحدى هاتين العقوبتين كل شخص ملزم بالخدمة الازامية حاول عمدا التخلص منها سواء باسقاط اسمه من الكشف او التسمي امام احد المكلفين بتنفيذ هذا القانون باسم شخص آخر او باخفاء نفسه او بتفويه للتخلص من استسلام اعلان طلبه للكشف الطبي او التجنيد او بالتخلف عن الكشف الطبي بعد طلبه او حاول عمدا بعد الحضور للكشف الطبي ان يتخلص من التجنيد او لم يخطر ادارة التجنيد بزوال سبب اعفائه طبقا للفقرة الاخيرة من المادة ٦ او بغير ذلك من الطرق .

٢ - ويجوز اذا كان الشخص لائقا للخدمة بعد تنفيذ العقوبة تجنيده فور تنفيذها بناء على طلب ادارة التجنيد وتزاد مدة الخدمة سنة بالنسبة اليه على انه يجوز اعفاؤه من خدمة هذه السنة اذا سلك سلوكا حسنا بصفه مستمرة اثناء مدة تجنيده .

مادة - ٤٢ -

كل من يخالف احكام المادة ٣٦ من المسؤولين عن الجهة التي كان يعمل بها المجند يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على مائتي جنيه .

مادة - ٤٣ -

يعاقب على الشروع في ارتكاب اي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون بعقوبة الجريمة التامة .

مادة - ٤٤ -

لا تبدأ المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى على الملزمين بالخدمة الازامية الا من تاريخ بلوغ الفرد سن الثانية والثلاثين ما لم يكن قد بلغها وقت وقوع الجريمة .

مادة - ٤٥ -

يكون لمدير ادارة التجنيد ومساعديه ورؤساء لجان التجنيد واعضاؤها وغيرهم من الموظفين المختصين الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير الدفاع صفة رجال الضبط القضائي فيما يتعلق بتطبيق احكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له .

مادة - ٤٦ -

لتجلس الوزراء - خلال السنوات الخمس التالية لبدء العمل بهذا القانون ان يحدد في سنة او سنتين معينة عدد من يجوز طلبهم للتجنيد من بين موظفي الحكومة او موظفي المؤسسات او الهيئات العامة او يحدد نصبتهم الى مجموع عدد الموظفين كما يحدد طريقة اختيارهم .

مادة - ٤٧ -

لوزير الدفاع اصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في

الجريدة الرسمية :

أدرين

صدر بقصر دار السلام العامرة في ٢٣ محرم

١٣٨٧ .

الموافق ٣ مايو ١٩٦٧

بأمر الملك

حسين مازقي

رئيس مجلس الوزراء

أبو سيف ياسين

وزير الدفاع